اتجاهات التحول الديمغرافي و الحضري في العالم

عميرة جويدة أ محاضرة قسم علم الاجتماع

جامعة الجزائر 2

الملخص

تتنوع وظائف المدن حسب تنظيم مجالها الجغرافي جهويا وطنيا ودوليا، ويشكل النشاط الصناعي أبرز وظائفها .

و لقد بدأ الاهتمام العالمي بدراسة و تطوير مؤشرات المجال الحضري منذ أوائل السبعينات، وتزامن مع الفترة التي أدرك فيها المجتمع الدولي تحديات التزايد السكاني المتمركز في المدن والحضر.

فلقد اعتبر عدد من العلماء أن حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم حسب الجنس والتركيب ألسلالي، وأنماط المواليد والوفيات والهجرة ذو أهمية كبرى في عملية التحضر والنمو الحضري.

الملخص باللغة الفرنسية.

Résume :

Les fonctions des villes varient selon la situation géographique régional et national et international, l'activité est le facteur le plus importons qui définie les villes .

depuis les années soixante-dix les études se sont basé sur les indicateurs urbain causés par l'explosion démographique urbain centrée dans les villes et les zones urbaines.

certains chercheurs ont estime que la taille de la population, et la ….densité et leur répartition selon le sexe et la structure dynastique représentent une importance majeure dans le processus d'urbanisation et la croissance urbaine.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمغرافي، التحول الحضري،الكثافة السكانية، المراكز الحضرية، الخصائص الحضرية.

تمهيد.

تتنوع وظائف المدن حسب تنظيم مجالها الجغرافي جهويا وطنيا ودوليا، ويشكل النشاط الصناعي أبرز وظائفها وتتحكم في توزيعه عوامل طبيعية وبشرية، غير أن انتشاره المكثف يطرح عدة أخطار على البيئة.
و يعد تخصص جغرافية المدن أهم تخصص يدرس المدينة هذا الأخير هو فرع من فروع الجغرافيا البشرية و التي تدرس"العلاقة المتبادلة بين الثقافة البشرية و البيئة الطبيعية " (1).

إن جغرافية المدن تخصص حديثة العهد، ترجع نشأته إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ظهرت مقدماتها الأولى على شكل مقالات وكتب صغيرة ومن بين ما تناولته الموقع و الموضع، كما فعل راتزل سنة 1906 وكما فعل هاسرت في جغرافيته العامة للمدن سنة 1907.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين بدأت تكثر وتتعدد الدراسات التفصيلية لكثير من المدن في أوروبا والشرق الأقصى. فوضع جيف رسون الاميركي كتابا عالج فيه تطور المدن الاميركية ونمو مدن بريطانيا وإمبراطورياتها. وتبعه بعد ذلك علماء ألمان قاموا بدراسة بعض المدن الألمانية وخاصة كريستالر الذي وضع قوانين تحكم حجم المدن وتباعدها ومواقعها.

ومع هذا نجد للجغرافيين العرب لاسيما الاصطخرمي وابن حوقل و اليعقوبي دور بارز في وضع اللبنات الأولى في جغرافية العمران. ثم كان لابن خلدون دور أبرز حيث خصص فصولا كاملة عن العمران في مقدمته الشهيرة (2) .

لقد اهتم علماء الاجتماع بالفروق الموجودة بين المدينة والريف كما بدلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق، وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضا ان المدينة تختلف اختلافا كبيرا في أوجه النشاط الاقتصادي عن الريف المحيط بها، ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة. حيث لا نستطيع أن نعين بداية حقيقية لها الا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر فقد كتب فصولا منظمة في التميز بين البدو والحضر ولقد ارجع ابن خلدون الفروق بينهما إلى مصادر الإنتاج والمهنة.

تدرس جغرافية العمران كلا من مراكز العمران الريفية و المدنية على حد سواء من حيث التوزيع الجغرافي و العوامل المؤثرة فيه، ومن حيث وظائف وأحجام وتراكيب سكان هذه المراكز العمرانية، كما تدرس أشكالها و تطورها التاريخي و المشكلات التي تعاني منها.

ولقد بدأ الاهتمام العالمي بدراسة و تطوير مؤشرات المجال الحضري منذ أوائل السبعينات، وتزامن مع الفترة التي أدرك فيها المجتمع الدولي تحديات التزايد السكاني المتمركز في المدن والحضر، حيث واجه الخبراء في قضايا الحضر في تلك الفترة حقيقة أن المدن والمراكز الحضرية حتى في الدول المتقدمة تعاني من نقص فادح في المعلومات عنها وحتى وان وجدت فهي لم تكفي لتصوير الأوضاع الحضرية في تلك الحقبة، بحيث تمكن المعنيين بالشأن الحضري في تحليل هذه الأوضاع كخطوة أولى قبل وضع الحلول لها.

تعريف المراكز الحضرية:اختلف العلماء في تعريف المدينة، فكل يعرفها من جانب اختصاصه، لكن ماهو متفق عليه هو أن المدينة تتميز بتمركز بشري، عمراني ووظائف تتفاوت شدتها حسب أهمية المدينة و الدور الذي تلعبه في مجالها الإقليمي، فقد عرفت المدن حسب عدة معايير نذكر منها:

1) **التعريف العددي**.

من الصعب وضع مقياس عددي عام ومقنن للسكان ولهذا نجد اختلافا دوليا في التعريف العددي للمدينة. لكن أغلب الدول تسير على التعريف العددي الذي وضعته فرنسا عام 1946 و الذي أعترف به المكتب الدولي للإحصاء سنة 1987 ، و الذي يحدد الحد الأدنى لأي مركز حضري بـ 20000 نسمة، وهو العدد الذي اعتمدته هيئة الأمم المتحدة كحد أدنى لتصنيف المراكز العمرانية بين المراكز المدنية و الغير المدنية. غير أن هذا المقياس العددي يبقى غير عام على جميع دول العالم. ذلك وفق ظروفها السياسية، الصحية والاجتماعية...الخ. فمنها من تعترف بأن المركز الحضري بها يفوق عن هذا العدد و الأخرى ترى عكس ذلك ففي الدنمارك لا يتجاوز 250 نسمة في حين يصل إلى 30000 نسمة في اليابان و تعتمد بقية بلدان العالم أرقاما بين هذين الحدين (3). على هذا يمكننا الاستنتاج بأن حجم السكان سواء كان من حيث عددهم أو كثافتهم في المساحة لا يمكن لوحده أن يعطي لنا تعريفا صحيحا عن مفهوم المدينة.

2-التعريف الإداري.

كثيرا ما تعرف المدينة وخاصة في دول غرب أوربا تعريفا قانونيا. أي أن المجال العمراني يصبح مدينة نتيجة إعلان السلطة الحاكمة وذلك عن طريق مرسوم قانوني، إذ غالبا ما يكون للمدينة دورا إداري كمركز لناحية أو منطقة أو محافظة...الخ. وفي حال تسمية المركز العمراني مركزا إداريا بقرار رسمي يصبح بلدة أو مدينة.

كما تعرف المدينة أيضا بأنها مركز البلدية. و هذا التعريف لا يوصل الباحث في مختلف التخصصات إلى نتيجة علمية، فمثلا فرنسا لها في كل قرية سلطتها البلدية مثلها مثل المدينة.

3 – التعريف التاريخي.

يمدنا التاريخ البشري بأسطورة نشأة وتطور بعض المدن، فكثير من المجالات العمرانية اكتسبت صفة المدينة نتيجة الدور الذي لعبته خلال أحداث تاريخية مرت بها المنطقة. هذا المعيار الذي يساعد في شرح نشأة الكثير من المدن الكبرى، لا يمكن اعتباره عام على جميعها لان هناك العديد من المدن ازدهرت دون أن تكون قد احتضنت فترات تاريخية معروفة.

4- التعريف الوظيفي.

كثيرا ما تعرف المدينة على أساسها الوضيفي، فبعدما كانت تمثل ملتقى الطرق و مركز للتجارة، تطور هذا المفهوم بتطور وظائف البشر القاطنين بها.

إن المدينة هي المركز العمراني الذي يقوم بكل أنواع النشاط البشري غير الزراعة (كصناعة، نقل، تجارة، خدمات، علم وثقافة...الخ). وسكان المدينة يعملون ضمن مراكزهم العمرانية، ويكون إنتاجهم على شكل مادي وغير مادي سواء لما ينتجونه من سلع أم لما يقدمونه من خدمات لسكان مراكزهم أو للقادمين إليها، حيث تزداد نسبة الإنتاج غير المادي مع كبر و تضخم المراكز العمرانية بشكل عام (4) .

ولقد عرف راتزل ratzel المدينة على أنها " دراسة التفاعل بين الإنسان ومجاله العمراني "، كما ذكر رينتوفن rinthonften أنها "مجموعة سكانية تعتمد في طريقة عيشها على التجارة و الصناعة دون الزراعة ". وهذا ما أكده عددا من الباحثين الذين نلتمس من خلال تعارفهم أن المدينة هي المجال العمراني الذي يشتغل أغلب سكانه بالأنشطة الغير زراعية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى **الوظيفة هي النشاط الذي تضطلع به المدينة داخل المناطق المحيطة بها من ناحية، والمدن الأخرى من ناحية أخرى. وتعتبر الوظيفة أهم ميزة المدن وتعتمد على عدة معايير للتصنيف الحضري.**

* **مراكز عالمية: ذات إشعاع دولي وقاري.**
* **عواصم وطنية: وهي عواصم سياسية واقتصادية لها إشعاع وطني.**
* **عواصم جهورية: وهي من جامعية أو عواصم لجهات اقتصادية.**
* **مدن محلية: وتكون أهم مركز حضري بالإقليم.**

وقد يمتد إشعاع بعض المدن على الصعيد العالمي مثل نيويورك وهي مقر لأكبر البورصات العالمية ومقر للأمم المتحدة (وظيفة قيادية)، أو يكون لها إشعاع على الصعيد الوطني مثل بعض المدن الكبرى التي تربط بعلاقات مع المدن حسب مؤهلات الطبيعية والعوامل البشرية ووظائف الإنتاج والخدمات.

5- **التعريف الاجتماعي.**

ينظر علماء الاجتماع وعلماء علم النفس إلى المدينة على أنها عقل وجسم وعادات وتقاليد ويركزون اهتمامهم على طريقة حياة المجموعات البشرية في المدينة و التي تختلف في أسلوب حياتها عن باقي السكان غير الحضر، خاصة في العصر الحالي حيث أن الأفكار التكنولوجية الجديدة ألغت النظم الاجتماعية القديمة لتحل محلها نظم جديدة فيها الروابط الأسرية و الجماعية بين أفراد المدينة.

فيتميز سكان المدن بأنهم أكثر مقدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة و الالتزام بالقوانين السائدة، و تتميز المدينة بكون خدمتها أرقى و أوسع، وغالبا تتواجد فيها وسائط نقل داخلية.

ويمكننا أن نتعرض فيما يلي إلى بعض النظريات الاجتماعية التي عرفت المدينة اجتماعيا.

- (فردناندتونيز) الكلاسيكي الشهير، فرق بين قطبين في المجتمع الإنساني. المجتمع الأولي الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابة(القرية) المجتمع الآخر (المدينة)الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية.
- ثنائية (دوركايم) الشهيرة التي تقابل بين نوعين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي، أولهما يقوم على التضامن الآلي (القرية) بينما يقوم الثاني على التضامن العضوي (المدينة).

بين دوركايم في نظريته العلاقات الاجتماعية في المجتمعين فقال أن المجتمع القروي أو الجماعة المشابهة له، تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا، كما أن هناك في الطرف الأخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها .

– كما فرق (ماكس فيبر) بين النماذج التقليدية (القروية) والنماذج العقلية(الحضرية).

– ميز (هواردبيكر) فرق هو الاخر بين النموذج المقدس والنموذج العلماني، حيث قدم مصطلحيه هذين ليقصد بالأول، تلك المجتمعات ذات الثقافات البطيئة التغير المنعزلة (القروية)، وقصد بالثاني تلك المجتمعات ذات الثقافات السريعة التغير المتصلة بغيرها من الثقافات (الحضرية).

– أما(روبرت رد فيلد) فميز بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضاري، يرتكز مفهوم المجتمع الشعبي على المشاعر الجمعية الأولية التي تميز الثقافة الشعبية في مقابل المشاعر الفردية التي تسم المجتمع الحضاري أو المدينة.

–

– و عرض (تشارلز كولي) لاصطلاحيه على الجماعة الأولية التي تتصف بسيادة علاقة الوجه بالوجه، وهي ما تتسم به الحياة الحضرية، و الجماعة الثانوية التي تتميز بالعلاقات بين أفراد الجماعة وتدعم أليا تماسكهم وتعاونهم و مراعاة لثقافتهم وهي ما تتسم به الحياة الريفي.

6- **المظهر الخارجي.**

حسب علماء البيئة (الايكولوجيين)، يتضمن مفهوم المدينة العلاقة الوطيدة بين الإنسان و البيئة، فالوسط الطبيعي يتحكم في الخاصية التي توجه نمو وتطور المدينة من بينها القوانين الطبيعية. حيث يمكن التعرف على المدينة من مظهرها الخارجي المتكون من مباني مختلفة الأشكال الهندسية و الأبعاد و تخطيطها العمراني و أثارها التاريخية، وأوجه محلاتها الزجاجية و مساحاتها التجارية الواسعة...الخ. حيث تكون أبنية المدينة متعددة الطوابق غالبا و تحوي شبكة من الشوارع و الساحات، أطول و أوسع وأكثف من القرية وغالبا ما توجد فيها منطقة مركزية النواة أقدم من بقية أجزائها و أكثرها نشاطا بسبب تركز الأعمال و التجارة فيها.

التركيز الحضري والخصائص الحضرية.

أغلب السكان في المعمورة ترتكز حياتهم في عصرنا الراهن في المدن، وبينما يتزايد عدد السكان فيها يقل عددهم تدريجيا في الريف. تبعا لظاهرة الهجرة الداخلية لكل دولة. كما يلاحظ أن الحياة في الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة، وتنقل عنها بعض خصائصها ومميزاتها بتعاقب الزمن ويرجع ذلك إلي عاملين هامين هما:

1 – **اتساع حركة التصنيع.**

الأمر الذي أدى إلي هجرة كثير من القرويين من الريف إلى المصانع في المدن، وبذلك تقل الأيدي العاملة في القرى وتزداد في المدن.

2 – المدينة لها خاصية الجذب.

بما فيها من مظاهر العظمة والترفية وفرص العمل و التكوين والترقية الصحية و التعليمية، مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف الذي أصبح لا يطاق من وجهة نظر البعض.

إن عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان في العالم والبلد الواحد، يعبّر عن نفسه في ازدحام السكان في المدن وزيادة كثافتهم السكانية مع تناقص أو قلة الموارد البشرية في الأرياف وعجزها عن الإيفاء بالتزاماتهم الخاصة بالمهام الإنتاجية والخدمية، مما أثر تأثيراً سلبياً في طبيعة البيئة الاجتماعية، فازدحام السكان في المدن قد أساء لطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترويحية فيها. ذلك أن العلاقات الاجتماعية فيها قد تحولت من علاقات غير رسمية إلي علاقات رسمية قائمة على المصلحة والمنفعة الذاتية. كذلك تحول السلوك الاجتماعي من سلوك قائم على القيم الجماعية وقيم الإيثار والتعاون والمصلحة المشتركة إلى سلوك قائم على القيم الفردية والأنانية والمنافسة الهدامة. كما أن زيادة الكثافة السكانية وتنوع الأعمال والمهن والمستويات الثقافية والعلمية وتباين الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية قد خلقت الفوارق الاجتماعية والطبقية وظهرت شرائح اجتماعية الكثيرة. وانقسام المجتمع إلى فئات وجماعات ليس من السهل بمكان جمعها وتوحيدها و إزالة الخلافات و التناقضات فيما بينها.

إن النسب الأعلى للتحضر ورغم أنها تعد إحدى المؤشرات التحديث والتطور لما يتوفر في المدن من خدمات تفوق مثيلاتها في المناطق الريفية خاصة الخدمات التعليمية و الاجتماعية و الصحية و الاقتصادية، كان لها جانب أخر من المساوىء وهو ازدحام المدن وخلق مساوئ عديدة تتجلى في استمرار نمو المدن الكبرى بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني في أي دولة، وتترتب عن ذلك كثير من المشاكل في تلبية مطالب الأعداد المتزايدة، سواء في مجال الإسكان والنقل أو في مجلات الخدمات المتعددة الجوانب كالصحة والتعليم و الثقافة وغيرها.

والواقع إن مشكلات المدن نتجت عن عوامل متعددة أبرزها غياب خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتكاملة على مستوى بعض المدن وعدم تحقيق توازن بين مناطق الطرد وهي الجهات الريفية ومناطق الجدب المدن الكبرى، كذلك فان تضاعف عملية الإحلال بهذه المدن قد يؤدى إلى تفاقم المشكلة في المستقبل بكثير لأنها تظم اليوم أكبر عدد من السكان في العالم.

الاتجاه الديمغرافي ونمو الحضري

اهتم بعض العلماء بالاتجاه الديمغرافي أو السكاني، واعتبروا أن حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم حسب الجنس والتركيب ألسلالي، وأنماط المواليد والوفيات والهجرة ذات أهمية كبرى في عملية التحضر والنمو الحضري. فقد

لاحظ بعض الباحثين أن النمو السكاني الذي طرا على المدينة كان أعلى بكثير من ذلك الذي طرا على السكان بوجه عام.

لقد كان من وراء الارتفاع السريع لعدد سكان العالم منذ 1960 الانخفاض الغير مسبوق في معدلات الوفيات. إلا أن هذا الاتجاه في الواقع بدأ في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، و إن كانت وثيرته تسارعت بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت المرافق الصحية متوفرة و كذا المياه الصالحة للشرب ...الخ.

فمنذ عام 1950 انخفضت معدلات الوفيات بمقدار النصف في العالم أي من 20‰ إلى أقل من 10‰، و في الوقت ذاته ارتفع العمر المتوقع للميلاد على المستوى العالمي من 46 إلى 66 سنة، فانخفضت بذلك معدلات وفيات الأطفال الرضع بمقدار الثلثين 3/2، أي من 155‰ إلى 57‰، و تتوقع إسقاطات خبراء السكان للأمم المتحدة أن ينخفض هذا المعدل بمقدار 3/2 مرة أخرى مع حلول عام 2050 (5) .و هذا نتيجة الاكتشافات الطبية الحديثة من أدوية و تلقيحات و انتشار الوعي، النظافة، التربية، التعليم في أغلب دول العالم. مما أدى إلى تراجع معدل وفيات الأطفال الرضع الراجعة للأسباب الخارجية.

وهنا نقف عند قول ألفرد سوفي Alfred Sauvy" أن الوفيات تتأثر بعاملين أولهما عامل تشيخ المجتمع و ثانيهما الظروف الصحية و التي يعبر عنها بمتوسط الحياة (6) .

فالهيكل السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يفيد في التعرف على حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم، فيمكن التعرف على الحجم من خلال معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات الزيادة الغير طبيعية أي بإدخال عامل الهجرة.

مؤشرات التحضر في العالم.

1- نسب استعمال الأراضي.

في الوقت الراهن و بالذات في سنة 1992 بلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في البلدان المصنعة حوالي 0,53 هكتار مقابل 0,18 هكتار في الدول النامية، و إن تواصل النمو السكاني على ما هو عليه اليوم في الدول النامية فسيصل نصيب أفرادها من الأراضي المزروعة في سنة 2050، 0,12 هكتار (7).

أما البلدان التي يبلغ فيها حاليا نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالحبوب 0,03 هكتار أو أقل مثل كوريا الجنوبية واليابان ستستورد حوالي 70% من احتياجاتها للحبوب (8)، كما أن الأراضي العربية تضيع كل سنة إما بسبب التصحر- و تقدر مساحتها 5 – 7 مليون هكتار أو بسبب قلة المياه حيث يضيع بهذا السبب 1,5 مليون هكتار سنويا (9) مما سيزيد من المشاكل البيئية في هذا الوطن زيادة على مشكلة المياه.

فكلما انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية دليل على ارتفاع معدل النمو الديمغرافي و زيادة انتشار ظاهرة التحضر المتفاقم.

2- **نسبة الأسر الفقيرة.**

حسب تقرير نشرته المنظمة العالمية للعمل (O.I.T.) في شهر جوان 2000 أوضح أنه في خضم الخمسين سنة الماضية ارتفع عدد الفقراء كثيرا خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، آسيا الوسطى و جنوبها، و كذا أوروبا و حسب هذا التقرير كذلك 3/1 سكان الدول النامية لهم دخل أقل من دولار واحد في اليوم للعيش (10) ، بينما زاد غنى 200 شخص من صافي ثروتهم بنسبة تزيد على الضعف ما بين 1994 – 1998، حيث وصلت إلى ما يزيد عن تريليون دولار، هذا يعني أن وفرة هذه الثروة ستؤدي إلى الاستهلاك الزائد لأصحابها، و من جهة أخرى فإن مخلفات الفقر تدمر البيئة أيضا بزيادة إنتاج النفايات و الطاقة. وبالتالي انصب الاهتمام العالمي منذ عقد من الزمن على العلاقة المعقدة بين التدهور البيئي، الفقر و القابلية للاستدامة.

فارتفاع عدد الفقراء في أي منطقة دليل على ارتفاع الهجرة الريفية نحو المدن وبالتالي زيادة نسبة التحضر.

3 – معدل النمو السنوي للسكان.

بلغ معدل النمو السكاني ذروته في العالم في أوائل الستينات إذ بلغ 2%، و منذ ذلك الحين أخذ يتباطأ تدريجيا ليصل إلى أقل من 1,4% (11) مع نهاية القرن الماضي.

غير أن القاعدة السكانية المستمرة في الازدياد تعني أن عدد السكان الذين يضافون إلى العالم كل سنة مستمر في الازدياد، وبتفاوت شديد للغاية بين القارات و حتى بين البلدان داخل نفس القارة، إذ يوجد فرق واضح بين الدول المصنعة و الدول النامية. الأولى تضم أستراليا، زيلندا الجديدة، اليابان، أوروبا، أمريكا الشمالية، بمجموع 1,19 مليار ساكن في المتوسط، و معدل نمو سكاني أقل من 0,3% في السنة. و يرتقب أن يكون سالبا قبل سنة 2025، لأن معدل الخصوبة و عدد الذين هم في سن الإنجاب سيتواصل في الانخفاض. بينما الثانية و هي الدول النامية فتضم جنوب آسيا، قارة إفريقيا و أمريكا اللاتينية، فتحوي حوالي 4,6 مليار نسمة بمعدل سكاني في المتوسط 1,6%. و في خضم الـ30 سنة المقبلة يحتمل أن يصل معدل النمو السكاني بها إلى 0,8% (12)

4- **نسبة عدد الأسر التي تعولها إمرأة.**

إن نسبة الإعالة ترتبط بالتركيب العمري للسكان، و تقوم على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك، أما المنتجون فهم بعض أفراده فقط، و منه فالبلد الذي تزداد فيه نسبة القوة المنتجة و العاملة، للسلع و الخدمات يكون أفضل حالا من غيره من الناحية الاقتصادية و المعيشية عامة.

وعليه فهذه النسبة ممكن أن تكون مقياسا من مقاييس التفرقة بين الدول النامية و المصنعة، الأولى تعاني من زيادة عبء الإعالة الكلية فبالتالي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل الخام، و الثانية تنخفض فيها هذه النسبة و يتمتع بذلك أفرادها بمستوى عالي من المعيشة. و على سبيل المثال فقد وصلت نسبة إعالة الصغار في تايوان كحد أقصى 89 أي 89 نسمة دون سن 15 سنة لكل 100 نسمة في سن الإنتاج 15 – 59 سنة. أما في

ألمانيا الغربية فبلغت هذه النسبة كحد أدنى 35(13) أي 35 نسمة دون سن 15 سنة لكل 100 نسمة في سن الإنتاج.

بيد أن البلدان المصنعة ترتفع فيها نسبة إعالة المسنين كألمانيا الشرقية، فرنسا،... الخ و هذا لارتفاع عددهم.

ومن جهة أخرى تبين لنا الإحصائيات المتعلقة بجنس المعيل للأسرة أنه كلما ارتفعت نسبة النساء المعيلات لأسرهن زادت ظاهرة التحضر.

5- متوسط حجم الأسرة و الكثافة السكانية .

بين سنتي 1950–1955 انخفضت خصوبة الأوروبيين من 2,6 طفل لكل امرأة إلى 1,4 طفل/امرأة و هو حدا أقل من التعويض – تعويض الزوجين – أما أمريكا الشمالية في نفس الفترة انخفضت الخصوبة بها من 3,5 طفل/امرأة إلى 1,8 طفل/امرأة في أواخر السبعينات، ثم عادت في الارتفاع مرة أخرى ما بين 1,9 – 2 طفل/امرأة و هو المستوى الذي ظلت ثابتة عنده.

و تتوقع الإسقاطات أن يعود المؤشر التركيبي للخصوبة بالدول الصناعية إلى الارتفاع من جديد بصورة بطيئة ليصل إلى حدود 1,9 طفل لكل امرأة في عام2050 (14). هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن أكبر معدلات النمو السكاني تحققت في البلدان الأكثر فقرا، ففي 62 بلد من بلدان – إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية –أكثر من 40% من سكانها تقل أعمارهم عن 15 سنة (15).

و نشير هنا أن النمو السكاني بهذه الدول بدأ يتباطأ نوعا ما منذ 1969، إذ انخفض معدل الخصوبة الإجمالية من 6 أطفال/امرأة إلى 3 أطفال/امرأة اليوم، و في المناطق الأقل تطورا بلغ هذا المعدل في 1950، 6,2 طفل/امرأة إلا أنه انخفض إلى 3 أطفال/امرأة مع حلول عام 1999.

و القاعدة تقول أنه كلما أنخفض متوسط عدد الأطفال في الأسرة تزداد ظاهرة التحضر.

6- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدينة.

في سنة 1982 كان عدد سكان الدول المصنعة يقدر بحوالي 1193 مليون نسمة و كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 8880 دولارا. بينما في الدول النامية كان عدد سكانها يمثلون أكثر من ضعف سكان الدول المتقدمة، إذ بلغوا 3649 مليون نسمة و كان نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي 660 دولارا فقط (16).

لقد زاد عدد سكان العالم بمقدار ثلاث أمثال على مدى السنوات السبعين الماضية، بينما زاد استخدام المياه زيادة سداسية (17) نتيجة للتنمية الصناعية و تزايد استخدام الري.

7– نسب نوع استغلال المسكن .

أصبح الناس ينتقلون من الأرياف إلى المدن بحثا عن الخدمات في شتى مجالاتها و أصبح بفعل ذلك العالم يتحضر بسرعة، و كان من المتوقع أن تأوي المناطق الحضرية أكثر من 2/1 سكان العالم مع حلول 2005. و قد

أصبح بالفعل 74% من سكان أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكرايبي يعيشون في المناطق الحضرية شأنهم شأن 73% من سكان أوروبا، و كندا 68%. و في كل من إفريقيا و آسيا يمثل سكان الحضر حوالي 3/1 مجموع السكان في هاتين المنطقتين، و نشير هنا أن مدن الدول النامية تنمو بمعدل 3% سنويا في المتوسط. مما سيؤدي إلى تضاعف حجمها في أقل من 25 سنة (18).

و مع أن التحضر هو انعكاس للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية الجارية على نطاق العالم، فإن المعدلات السريعة للنمو الحضري في البلدان النامية تجهد طاقة حكوماتها على أبسط الخدمات الأساسية – المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، غياب الإسكان الكافي والذي ترتب عنه ظهور المستوطنات الغير رسمية.

النمو السكاني و الحضري في العالم:

لقد ارتفع عدد سكان العالم بمقدار أربع أمثال خلال القرن الماضي، حيث كان النمو السكاني أسرع مما كان عليه في أي وقت من التاريخ البشري السابق، إذ قدر عددهم في بداية القرن العشرين بحوالي 1,5 مليار نسمة، ليبلغ مليارين عام 1927، ثم 3 ملايير سنة 1960، ثم 4 ملايير سنة 1974، ف5 ملايير سنة 1987 ليصل مع بداية القرن الحالي إلى 6 ملايير نسمة بزيادة بلغت مليار نسمة خلال 12 سنة فقط، نصفهم دون سن الخامسة و العشرين، كما أن أكثر من مليار نسمة تتراوح أعمارهم بين 15 – 24 سنة (19).

لقد تضاعف عدد سكان العالم منذ سنة 1960 و حدث ذلك في الدول النامية بنسبة 95%، و شوهد في نفس الفترة تباطؤ أو توقف النمو السكاني في كل من أوروبا، أمريكا الشمالية و اليابان. و تعد الولايات المتحدة الأمريكية البلد الصناعي الوحيد الذي لا يزال يتوقع أن يشهد زيادات سكانية كبيرة بعامل الهجرة (20) .و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم –1– : التطور و التغير السكاني في العالم حسب المناطق من 1900 – 1950 و من 1950 – 1990.

المناطق	التغير السكاني 1900 – 1950				التغير السكاني 1950 – 1990			
	1900 بالمليون	1950 بالمليون	الزيادة العددية بالمليون	الزيادة بـ %	1990 بالمليون	الزيادة العددية بالمليون	الزيادة بـ %	النسبة المئوية من النمو العالمي
العالم	1630	2516	887	54,4	5292	2776	110,3	100

البلاد الأقل تقدما	1070	1682	612	57,2	69,0	4079	2398	142,6	86,4
إفريقيا	133	222	89	66,9	10,0	642	420	189,2	15,1
آسيا ما عدا اليابان	867	1294	427	49,2	47,1	2989	1695	131,1	61,1
أمريكا اللاتينية	70	166	96	137,0	10,8	448	282	170,1	10,2
البلدان الأكثر تقدما	560	835	275	49,1	31,0	1213	378	45,3	13,6
أمريكا الشمالية	82	166	84	102,6	9,5	276	110	66,1	4,0
أوروبا و اليابان و الاتحاد السوفيتي	478	669	191	39,9	21,5	937	268	40,1	9,7

المصدر: كارل هوب، مارتا فارنسيورت ريتش.السكان بالأرقام، الاتجاهات في النمو و بنية السكان، بما وراء الأرقام، تر سيد رمضان هدارة، نادية حافظ خيري،الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية،القاهرة، ط1، 1994، ص 53.

و رغم التباطؤ في معدل النمو السكاني نتيجة انخفاض الولادات، إلا أن الزيادة السنوية المطلقة للسكان لا تزال قريبة من المستوى التاريخي المرتفع البالغ 86 مليون نسمة، و الذي بلغته منذ عقد من الزمن، لأن هناك العديد من النساء في سن الخصوبة15 – 49 سنة.

و تحدث هذه الزيادة بجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، و غرب آسيا، و هي البلدان التي تعرف الزواج المبكر و المتعدد.

في المقابل نجد اليوم الناس يعيشون حياة أطول و أكثر صحة مما كان عليه الحال في أي وقت مضى على الإطلاق، فقد أحدثت الأدوية الحديثة و التحسن في المستوى المعيشي انخفاضا مستمرا في معدلات الوفيات على الصعيد العالمي خاصة عند الأطفال الرضع منذ عام 1950 فارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من 46 سنة إلى 66 سنة.

و ينمو سكان العالم حاليا بمقدار 76 مليون نسمة سنويا و خلال الخمسة عشر سنة القادمة سيزيد هذا العدد بما يربو عن 70 مليون نسمة كل سنة (21) .

و في سنة 2025 تتوقع إسقاطات خبراء السكان في الأمم المتحدة – و هو تحديد التطور المقبل لمجموعة سكانية على فرضيات مفصلة تتناول مستقبل المركبات التي تحكم هذا التطور. و تتعلق هذه الفرضيات بالخصوبة و الوفيات و أحيانا بالزواج و الهجرة (22) بأنه سيرتفع عدد السكان حسب مختلف الفرضيات الموضوعة كما يلي:

الفرضية المنخفضة: وهي تفترض أن عدد السكان في 2050 سيصل إلى 7,47 مليار نسمة.

الفرضية المتوسطة: وهي القريبة من الواقع تفترض أنه سيصل إلى 8,04 مليار نسمة.

الفرضية المرتفعة: فإنها تفترض أنه سيبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 حوالي 8,58 مليار نسمة (23).

الخاتمة.

كما جاء نستنتج أن الحيز الذي تشغله المجالات الحضرية من مجموع سكان العالم يتزايد بسرعة أكبر من سرعة تزايد عدد سكان الحضر أنفسهم. ففي خلال الفترة الممتدة مابين عام 2000 إلى عام 2030، من المتوقع أن يزيد عدد سكان الحضر في العالم بمقدار 72 في المائة، بينما قد تنمو مناطق العمران في المدن التي يضم كل منها 100 000 شخص بنسبة قدرها 175 في المائة .

ومساحة الأرض التي تحتلها المدن ليست مساحة كبيرة بحد ذاتها، باعتبار أنها تحتوي على نصف سكان العالم. وتشير التقديرات الأخيرة، المستندة إلى صور ملتقطة بالسواتل (الأقمار الصناعية)، إلى أن جميع المواقع الحضرية (من بينها المساحات الخضراء وكذلك مساحات العُمران) لا تغطي سوى 2.8 في المائة من مساحة أراضي كوكبنا. هذا معناه أن حوالي 3.2 بلايين شخص يشغلون مساحة أقل قليلاً من اليابان .

وتحتل الآن مساحة العمران في المدن التي يبلغ عدد سكان كل منها 100000 شخص أو أكثر، مساحة حوالي 400 000 كيلومتر مربع، يوجد نصفها في العالم النامي. ومدن البلدان النامية يوجد فيها عدد أكبر من الناس، ولكنها تحتل مساحة أقل لكل ساكن من ساكنيها.

التوثيق.

1.محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، مصر ، دون ذكر السنة ، ص206

2.محمد صافيتا وآخرون: أسس الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق ، سوريا 2000، ص227

3.نفس المرجع ،ص .228

4.نفس المرجع، ص 229

5.صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم 1999، نيو يورك، ص 19.

Alfred Sauvy. De Malthus à Mao Tsé Toung, éd. Denoêl, Paris, 1958, 6p 46.

7.صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة السكان و التنمية المستدامة، 5 سنوات بعد ريوا، المرجع السابق، ص ص 15- 16.

8.صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم 1999، المرجع السابق، ص 28.

9.FNUAP. Les problèmes démographiques, dossier d'information, New York, 1998, p 10.

10.FNUAP. **Populi**, n°2, Vol. 27, New York, sep. 2000, p 3.

11.صندوق الأمم المتحدة للسكان. القضايا السكانية، مجموعة المواد الإعلامية 2000، نيويورك، 2000، ص 11

12.FNUAP. Les problèmes démographiques, Dossier d'information, New York, 1999, p 11.

013محمد فتحي أبو عيانة. دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 216.

14.صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم 1999، المرجع السابق، ص 19.

15.نفس المرجع ، ص 2.

16.جاك فلان. سكان العالم، تر حمدان حجابي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 27.

17.صندوق الأمم المتحدة للسكان. السكان و التغير البيئي، حالة سكان العالم 2001، نيويورك، 2001، ص 11.

18.صندوق الأمم المتحدة للسكان. القضايا السكانية، مجموعة المواد الإعلامية 1995، نيويورك، 2005، ص 14.

19.صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم 1999، المرجع السابق، ص 1.

20.نفس المرجع، ص 1.

21.صندوق الأمم المتحدة للسكان. القضايا السكانية، مجموعة المواد الإعلامية 2000، المرجع السابق، ص 11.

22. رولان برسا. معجم مصطلحات الديموغرافيا، تر حلا نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط 1، 1990,، ص 70.

FNUAP. Les problèmes démographiques, Dossier d'information, 23 New York, 1998, p 13.

قائمة المراجع المستعملة.

1- **بالغة العربية .**

1- أبو عيانة محمد فتحي. دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

2- برسا رولان. معجم مصطلحات الديموغرافيا، تر حلا نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط 1، 1990.

3- صافيتا محمد وآخرون. أسس الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2000.

5 - صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم 1999، نيو يورك.

6- صندوق الأمم المتحدة للسكان. القضايا السكانية، مجموعة المواد الإعلامية 2000، نيويورك، 2000 .

7- صندوق الأمم المتحدة للسكان. السكان و التغير البيئي، حالة سكان العالم 2001، نيويورك، 2001.

8- صندوق الأمم المتحدة للسكان. القضايا السكانية، مجموعة المواد الإعلامية 1995، نيويورك، 2005.

9- غيث محمد عاطف. قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، مصر ،دون ذكر السنة.

10- فلان جاك. سكان العالم، تر حمدان حجابي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول التنمية البشرية 1998، الدورة 13،الجزائر، ماي 1999.

12- هوب كارل، مارتا فارنسيورت ريتش. السكان بالأرقام، الاتجاهات في النمو و بنية السكان، بما وراء الأرقام، تر سيد رمضان هدارة، نادية حافظ خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية،القاهرة، ط1، 1994.

13- وزارة التضامن الاجتماعي. الندوة الوطنية حول مكافحة الفقر والاقتصاد، الجزائر، أكتوبر 2000.

2- **بالغة الفرنسية.**

14 - Chabbhi Chaemrouq et autre. Alger lumiers sur la ville,dalimen, Alger, 2004.

15 - FNUAP. Les problèmes démographiques, dossier d'information, New York, 1998, p 10.

16 - FNUAP. **Populi**, n°2, Vol. 27, New York, sep. 2000.

17- FNUAP. Les problèmes démographiques, Dossier d'information, New York, 1999.

16- FNUAP. Les problèmes démographiques, Dossier d'information, New York, 1998.

17- Sauvy Alfred. De Malthus à Mao Tsé Toung, éd. Denoêl, Paris,